



دعوة لإصلاح شامل في مؤسسات الدولة

المالكي يعترف بأن المحاصصة الطائفية خلفت موظفين غير أكفاء



العراق بانها اشبه ما تكون بنظام الرعاية الاجتماعية. وقال في كلمته التي القاها امس في مؤتمر الإصلاح والخدمة في العراق ان العراق ومنذ تشكيل الدولة بدأ يشهد تشويها في الخدمة العامة. والدولة أصبحت أشبه بنظام الرعاية الاجتماعية. وقد تم اعتماد الشهادة والقدم في الوظيفة. وأشار الى ان هذا النظام له ما له وعليه عليه. والعراق في عام ٢٠٠٣ بدأ عن طريق الحاكم المدني، اجراء اصلاحات وتغيير جذري لنظام الخدمة. وبدأ هذا النظام الجديد يستهدف الوظيفة ومؤهلات الموظف، إلا ان ذلك الأمر خلق ارباكاً شديداً في بنية الدولة. ووضح ان في العراق الان موظفين تجاوز عددهم المليونين، ومثل هذا العدد من المقاعد، ان هناك ٤ ملايين موظف عراقي وهذا يعد تضخماً في الوظائف ولا يرتبط بانتاجية الدولة. وشدد على ضرورة ان يعالج القانون المقبل مسألة التضخم وينظم عملية التوظيف، وان نظام الخدمة لا يمكن اصلاحه دون اصلاح الاقتصاد العراقي.

المدنية في العراق ان من الضروري ان تكون هناك خطوات متتالية تفعل عملية الإصلاح، منها دعم القطاع الخاص بكل جوانبه لكي توفر للمواطن فرص عمل تحميه من البطالة. وان بقاء الحالة على ماهي عليه اليوم سيؤثر على مؤسسات الدولة من ناحية النفقات التشغيلية وسيشكل تهراوا واستنزافاً كبيراً للموارد الدولة. وأشار السامرائي الى ان بؤثر الدولة تعاني من مشكلة كبيرة وهي نقص الكفاءات في كافة المجالات مع وجود اعداد كبيرة من الموظفين، ومن الواجب ان يثير الكفاءة ونضعها في اماكنها المناسبة، وشدد السامرائي على ضرورة تشريع قوانين جديدة تتناسب مع التغيير الذي طرأ في العراق، وقال مازلنا نسير على وفق قوانين السوق الاشتراكي بينما اتجهت الدولة نحو السوق المفتوح ما يستلزم ايجاد تشريعات جديدة تتناسب مع الاتجاه الجديد. من جانبه وصف نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي آلية الخدمة العامة في

اصلاح شامل في مؤسسات الدولة لبناء المؤسسة المدنية على اسس صحيحة ومنهجية. وقال في كلمة بمؤتمر الإصلاح والخدمة

نفسه الى تأسيس معاهد خيرة وتطوير من اجل رفد مؤسسات الدولة بالكفاءات الادارية. الى ذلك دعا رئيس مجلس النواب ابياد السامرائي الى اجراء

من رتب الموظف المستمر بالخدمة. واتهم المالكي النظام السابق بانه كان يعتمد الطائفية والحزبية فيما يتعلق بالخدمة الوظيفية، داعياً في الوقت

هواء في شبك (لا تصعد فوك الجزمة)

يحكى ان ضابطاً عثمانياً كان يستعد للذهاب الى احد الاحتفالات الرسمية، فلبس بدلة عسكرية جديدة مع (جزمة طويلة) وغطاء رأس جديد وركب فرسه، والتفت الى جنوده وقال: (شوفو احصاف اكو فد نقصان بملابسي، كل واحد يلكى نقص ياخذ مجيدي) فقال أحد الجنود: (مولانا اول نقص موجود بالجزمة) فقال الضابط: (شئو هو؟) فقال الجندي: (عكدة القبطان لازم تصير لي بره، وهيه هنا لي جوه)، فقال الضابط هذا صحيح، فقال الجندي: والبطون... فقاطعه الضابط (ابني قبل ما تجي العسكرية شجان شغللك!) فقال الجندي: (جيت قندرجي) فأجاب الضابط: (بس، بعد لا تصعد فوك الجزمة).

هذا الكلام يعكس في طياته التخصص وما له من اهمية في معرفة الخطأ وبالتالي معالجته بشكل صحيح خال من التسويف، وهذا ما وقع فيه العراق خصوصاً بعد التغيير حين جاءت المحاصصة والتفت ببغلاها لكي تهمل مسألة التخصص وتلقي بها وراء ظهرها.

ولذا لم نشهد تطوراً ملموساً في ميادين كثيرة سوى التطور الأمني وهذا يأتي من تضافر الجهود من الجانب الأمني من اهمية في استقرار المجتمع وثبيت لبنية الحكومة وليس اثبات لشخصية الحكومة ومدى حزمها وقدرتها على مسك زمام الأمور.

الجوانب الأخرى لم نلّ ولا ولا نستطيع ان نقول انها مهملة ولكن الحكومة غلبت الجانب الأمني واعطته القدح العلى من وقتها وجهدها مع هاشم احتمام بسيط بالشمسية للجوانب الأخرى التي تضمنها التعليم والتربية والخدمات الأخرى، سير بطيء جدا لا يوازي امكانات الدولة المادية والوقت المتاح في بناء وزارات واجهزة الدولة الأخرى، لا ننسى ما للارهاب والعنف من اثر سيء وقد تجاوزت الحكومة الكثير من المشاكل التي ربما كانت عضية على من تسلموا زمام الأمور قبليها، لكن الحكومة كان لديها الوقت والجهد المبرمج كي تقوم بأكثر مما قامت به، وكان بإمكانها ايجاد الكثير من الحلول لكثير من المشاكل.

على هذا الاساس يجب ان نضع نصب اعيننا في الانتخابات المقبلة ان نظام المحاصصة المقيت لم يعط سوى الخيبة والخذلان وان نحاول ان نغير بنظام بديل نستطيع من خلاله ان نسترجع اصحاب الكفاءات حتى ان كانوا خارج البلاد للاستفادة من خبراتهم وامكاناتهم، وليكن الفصل بينا العلم والامكانية والخالص للوطن ولشئبدل المحاصصة بالمواطنة والوطنية وربما نستطيع خلالها ان نتوافق في حل الكثير من المشاكل.

حتى ما اثير بشأن تقاض قانون الانتخابات مع وجود الحقبة الدامغة في ان هذا القانون يحتوي على ثغرات وخصوصاً في مسألة المهجرين، لكنه ينسبر الى وجود نفس المحاصصة وظلالها التي التفت بها على كل شيء. مع ان التصويت اخذ مدهام في الاغلبية.

عسى ان نخرج من عقدة المحاصصة كي نستطيع ان نضع الحلول الناجحة للمشاكل التي ربما اذا لا سماع الله تكثرت وفرزت محاصصة جديدة نصل عندها الى طريق مسدود وصعي على الحل.

تباين الآراء بشأن اعتراضه الهاشمي يهدد باستخدام حق النقض لعدم قناعته بعدد مقاعد المقيمين خارج البلاد

بغداد / المدى

هدد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي باستخدام حق النقض (الفيتو) على قانون الانتخابات الجديد ما لم تخصص مقاعد في البرلمان للاجئين العراقيين.

وقال الهاشمي في كلمة امام البرلمان انه يتعين تغيير القانون اعطاء صوت للعراقيين في الخارج والذين فروا من البلاد بعد عام ٢٠٠٣. وقال الهاشمي في رسالة للبرلمان "ان هذا القانون لم ينصف شريحة كبيرة من العراقيين المقيمين في الخارج ومن العراقيين الذي اجبر اغلبهم على ترك بلدهم لظروف قاهرة. هؤلاء دستورياً ينبغي ان لا يعاملوا بطريقة مختلفة عما يعامل به بقية العراقيين وينبغي ان يتمتعوا بكامل الحقوق التي منحها الدستور لجميع العراقيين" مضيفاً انه سيستخدم سلطته في حق النقض (الفيتو) اذا لم يتم ادخال التغييرات. وقال الهاشمي ان القانون الانتخابي يجب ان يتغير ليضم اللاجئين. واذ ان النسبة المئوية المخصصة للنازحين

باسم حركة تجديد التي يقزعمها نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ان زيارته للمرجع الديني على السبستاني جاءت لتؤكد موقف الهاشمي من قانون الانتخابات، مشيراً إلى إمكانية إجراء تغييرات على مواد القانون المتعلقة بنسبة المهجرين في الخارج. وأكد كتاب التزام حركة تجديد باتفاقاتها مع الأطراف السياسية الأخرى التي سيتم الإعلان عن ائتلاف مكوناتها في الأيام القليلة المقبلة.

وكان كتاب د. زار المرجع الديني على السبستاني في النجف ليلبغه موقف الهاشمي من قانون الانتخابات وسط مطالبات برلمانية وسياسية بنقض القانون من قبل مجلس الرئاسة. وأشار إلى ان أربعة أيام هي الباقية من الفترة الدستورية التي لا بد ان يتخذ مجلس الرئاسة خلالها موقفاً واضحاً تجاه قانون الانتخابات الذي أقر في مجلس النواب في الـ ١٩ من الشهر الجاري وبخلاف ذلك سيعد القانون مصادقاً عليه من قبل مجلس الرئاسة.

التي حددها قانون الانتخابات للعراقيين في الخارج. وحول ما يتبرد من ضيق الوقت أمام أي تعديل على قانون الانتخابات، قالت الديمولوجي إن "هذا ليس سبباً، بل اعتبره حجة"، مؤكدة أهمية مشاركة جميع العراقيين في الانتخابات التشريعية، مرجحة أن يؤثر اعتراض الهاشمي في موعد الانتخابات، مشيرة إلى أن نسبة المقاعد المخصصة للعراقيين الخارج لم تكن محل خلاف بين الكتل النيابية حتى لحظة التصويت على القانون. لكن عضو قائمة الائتلاف الوطني عن التيار الصدري أحمد السعودي استبعد إجراء أي تعديل على قانون الانتخابات، مشيراً إلى اعتماد مبدأ التوافق بين الكتل النيابية على فقرات القانون. ووصف السعودي تأخر المصادقة على قانون الانتخابات بسبب اعتراض الهاشمي بغير المبرر. وقال السعودي إن البرلمان سيصوت على نسبة المقاعد المخصصة للعراقيين في الخارج في حال مناقشته مرة أخرى. من جهة أخرى قال شاعر كتاب المحدث الرسمي

والاقلية واللاجئين يجب ان ترتفع الى ١٥ في المئة. وقال "القانون اليوم مريض وغدا سيكون عند اهله (البرلمان)... إما اعطاهه العلاج اللازم وإما اخضاعه لعملية جراحية" ورفض الموافقة على القانون في صيغته الحالية. مشدداً على أنه لا تسعة المصادقة على قانون الانتخابات التشريعية المقبلة بصيغته الحالية لعدم قناعته بعدد المقاعد التي منحها القانون للعراقيين المقيمين خارج البلاد. وطالب برفع نسبة عدد المقاعد التعويضية من خمسة في المئة إلى ١٥ في المئة في مجلس النواب المقبل.

عضوة مجلس النواب ميسون الديمولوجي رحبت بموقف الهاشمي، موضحة بحسب "راديو سوا" أن الدستور حدد لكل ١٠٠ ألف مواطن نائباً يمثلهم، مشيرة إلى أن من حق العراقيين المقيمين في الخارج ممارسة دورهم في عملية التصويت حتى لو كانوا معارضين لعملية السياسية.

وقالت الديمولوجي ان إقصاء العراقيين في الخارج أمر غير دستوري وغير أخلاقي، مشيرة إلى رفضها لنسبة المقاعد

اسماء ومك

زكنة

ذكر رئيس لجنة المهجرين والمهاجرين في مجلس النواب عبد الخالق زكنة، أن عملية التصويت على قانون الانتخابات كانت مخالفة للقانون الدستوري والنظام الداخلي للمجلس، وأن أطرافاً نيابية متنفذة قامت بتزوير بعض الفقرات المهمة بطريقة غير دستورية. وقال زكنة خلال لقائه مع مجموعة من المهجرين بحسب (أكتيونز) امس الاثنين "ان أطرافاً نيابية متنفذة من بينها نائب رئيس المجلس خالد العطيبة قامت بتزوير بعض الفقرات المهمة وخاصة تلك المتعلقة بالمهجرين بطريقة غير دستورية".

وتنص المادة التي تنظم آلية تصويت المهجرين على أن "تكون طريقة تصويت المهجرين وفق أحدث إحصائية رسمية تزود بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من وزارتي الهجرة والمهجرين والتجارة وموجهاً يحق للمهجر التصويت للدائرة التي هجر منها ما لم يكن قد نقل بطاقته التيمونية إلى المحافظة التي هجر إليها".

وبين زكنة أنه "طبقاً للنظام الداخلي للمجلس كان من المفروض ان تتم قراءة مشروع القانون قراءة اولية متأنية ومن ثم يقدم بعد يومين من اجل قراءته ثانية بعدما تجرى عليه بعض التعديلات والسياسات ليتم التصويت عليها". مؤكداً أن "ما تم أثناء عملية التصويت لم يكن بهذه الطريقة"، مشيراً إلى "الطريقة التي تم فيها التصويت خالفت القانون الدستوري والنظام الداخلي للمجلس".

الهجرة واقامة مشاريع منتجة تعينهم على تواصل حياتهم

وفي غضون ذلك قال عضو لجنة المتابعة وتنفيذ المصلحة الوطنية في مجلس الوزراء عقيل الزهيري "بتنسيق من اللجنة يقوم الان وفد فني اختصاصي من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين يترأسه دانيال اندميراس ويضم مبعوثة الرئيس الأمريكي لشؤون اللاجئين ساما انشاد وممثلة ٨ دول من الاتحاد الاوربي واستراليا بزيارة تفقدية لمدن وقرى محافظة ديالى التي تضررت بفعل العمليات الحياتية".

وفد أمريكي يتفقد المناطق المتضررة في ديالى

ثم التخطيط لإعادة بناءها بما يهدد عودة ابناءها الى ممتلكاتهم" بحسب (اكتيونز).

من جانبها قالت ساما انشاد مدير مكتب الهجرة واللاجئين في البيت الابيض الامريكي ومبعوثة الرئيس اوباما "عقدنا يوم امس الاول الاحد لقاءات مثمرة مع المحافظ ورئيس واعضاء مجلس المحافظة واليوم نقوم بزيارة تفقدية لعينة عشوائية من قرى المحافظة المدمرة بفعل الارهاب لتقييم الاوضاع فيها والشروع بمساعدة منظمة الهجرة الدولية والدول المانحة في بناء مجتمعات سكنية بديلة للغارات

العبادي

كشف النائب حيدر العبادي عن استجابة رئيس الحكومة نوري المالكي لطلب المفوضية المستقلة للانتخابات، لتشكيل لجنة حكومية تساند المفوضية لانجاز مهماتها، تمهيداً لإجراء العملية الانتخابية مطلع العام المقبل.

وقال العبادي بحسب راديو سوا "ان المفوضية طلبت من الحكومة تشكيل لجنة من الوزارات المعنية لمساعدتها في انضاد اجراءاتها، وأمر رئيس الوزراء بتشكيلها، لأن المفوضية ليست جهة تنفيذية".

وأكد العبادي ترؤس مفوضية الانتخابات للجنة الحكومية لتدقيق ملفات المرشحين بما في ذلك "الشهادات واجراءات اجثقات البعث، فضلاً عن توفير الأماكن الملائمة لإجراء عمليات التصويت".

وتوقعت المفوضية المستقلة للانتخابات تنافس أعداد كبيرة من المرشحين للفوز بمقاعد مجلس النواب المقبل.

مساحون يقصفون معسكر إيكو في الديوانية

استشهد ١٣ شخصاً من عائلة واحدة في الرضوانية

وفي الفلوجة، انفجرت عبوة ناسفة صباح أمس الاثنين في ناحية الصقلاوية، وقال مصدر في الشرطة بحسب (إيبا) "أن مجهولين قاموا بزرع عبوة ناسفة بالقرب من محطة البنزين في الناحية، انفجرت لدى مرور دورية للشرطة بالقرب من المحطة"، مضيفاً أن: "الانفجار أدى الى استشهاد واصابة العديد من الأشخاص من منتسبي الشرطة والمدنيين تم نقلهم الى مستشفى القريبة".

وأشار المصدر إلى "ان اضرار مادية أصابت سيارات الدورية والسيارات والمباني المدنية القريبة من مكان الانفجار". كما أعلنت قيادة عمليات بغداد أمس الاثنين عن ابطال عدد من العيوات الناسفة في مناطق مختلفة من بغداد.

وفي الديوانية، قصف مسلحون مجهولون معسكر إيكو بصاروخي كاتوشا.

ونكر مصدر أممي فضل عدم الكشف عن اسمه: أن مسلحين مجهولين قصفوا معسكر إيكو الذي تتمركز فيه القوات الأمريكية بصاروخي كاتوشا أطلقا بالقرب من احد الدور السكنية. وأضاف المصدر: "بان الأجهزة الأمنية تعقبت المسلحين لكنهم لانوا بالفراغ قبل الوصول إلى مكان القصف".

بغداد / المدى والوكالات

قالت مصادر في قيادة شرطة بغداد إن ١٣ شخصاً على الأقل استشهدوا بينهم عدد من عناصر مجالس الصخرة وقبائدي في الحزب الاسلامي إثر هجوم شنه مسلحون يرتدون زي قوات الجيش في منطقة الرضوانية قرب عوبتين ناسفتين في منطقتي الدورية والسيدية"، وأضاف "تم تفكيك عبوة لاصقة وضعت اسفل عبوة في منطقة الغلاوي".

وأشار البيان الى ان قوة من اللواء (٢٤) الفرقة السادسة تمكنت من "ضبط مخبأ للأسلحة والاعتداء والعيوات الالاصقة في منطقة الزيدان".

والى الانتصار حيث ذكر مصدر أممي مسؤول للشرطة ان عبوة ناسفة استهدفت دورية للشرطة انفجرت على الطريق الدولي السريع ما اسفر عن اصابة اثنين من أفراد الدورية بجروح متفاوتة.

وقال المصدر بحسب (اكتيونز) إن "عبوة ناسفة مستهدفة دورية للشرطة انفجرت أمس الاثنين على الطريق الدولي السريع شرقي مدينة هيت في منطقة الكيلو ٣٥ ما اسفر عن اصابة اثنين من أفراد الدورية بجروح متفاوتة".

جمع ٥٠ توقيعاً في مجلس النواب تمهيداً لإقالة الشهرستاني

بغداد / المدى

ويجب الالتزام به منوها ان مجلس النواب سيفشل بسبب عدم تطبيقه للدستور.

وأضاف شريف بحسب (إيبا) أسس الأثنين في مجلس النواب "ان كتلة الفضيلة ليس لديها علم بأسئلة المستجوب لويزر النفط وان الاسئلة لم تيسر للدعاية الانتخابية كما يدعي البعض".

وأشار شريف الى "ان هناك فساداً كشفه وزير النفط وهذا فساد اخر يضاف للوزير فعليه ان يكشفه منذ فترة مطالبا للوزير بكشف جميع الملفات لديه"، مؤكداً على "ان هناك طلباً قديماً مقدماً لهيئة رئاسة المجلس باستجواب جميع وزراء النفط وادعاهم لاجراءات استجواب

من جانبه انتقد النائب جابر خليفة وزير النفط "لمطالبه بتجديد عقد من جانب آخر قال النائب عن كتلة الفضيلة باسم شريف: "ان استجواب هو احد بنود الدستور